الأمم المتحدة

TD

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.3/L.8
7 April 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة
في مجال الخصخصة
الدورة الرابعة
جنيف، ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤

مشروع تقرير الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة عن دورته الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف
من ٥ الى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤

المقرر: السيد هربرت دزفيمبو (زمبابوي)

البنود ١ و٢ و٣ من جدول الأعمال

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لاجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ الى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8102
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5657 or 5655

مقدمة

١- وفقا للجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد، عقدت الدورة الرابعة للفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة في قصر الأمم، جنيف، من ٥ الى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

البيانات الافتتاحية

٢- رحب نائب الأمين العام للأونكتاد والمدير بالنيابة لشعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار بالمشتركين في الدورة الرابعة والنهائية للفريق العامل المخصص. وفي استعراض لانجازات فترة الـ١٦ شهرا الماضية منذ أن بدأ الفريق برنامج عمله الطموح جدا، رأى أنه تم تغطية قائمة هائلة من القضايا، ومن بينها: دور الدولة، وأهداف الخصخصة، واستراتيجيات وتقنيات الخصخصة، وخيارات مثل سحب الاستثمارات وعدم سحب الاستثمارات، والآليات المالية، والمنافسة، وخصخصة البنى الأساسية، والتأثيرات الاجتماعية وتدابير الدعم الاجتماعي. وأضاف أن الدورة الحالية ستتناول أيضا خصخصة صناديق المعاشات التقاعدية والقضايا البيئية. وقال إن العدد الكبير من العروض القطرية التي أرسلت الى الفريق مؤشر واضح على الاهتمام الشديد الذي أبدته الحكومات بعمل الفريق. وقد شجعت الاجتماعات غير الرسمية التبادل الصريح للخبرات، بينما أوضحت المناقشات التي قادها الفريق وارتفاع مستوى الخبرة التي أبداها جميع المشتركين في المداولات أنه يمكن التصدي لكثير من المسائل الصعبة. وقد أتاح هذا النهج الصريح للفريق رؤية ثاقبة مفيدة في مجموعة واسعة من خبرات الخصخصة تعكس مجموعة منوعة من الأوضاع القطرية. وساعدت العملية على ظهور اتفاق واسع للرأي وتوافق في التصورات بشأن ما يمثل إجراءات سليمة ملائمة. وفي سياق العملية حددت العوامل الشائكة في تصميم وتنفيذ برامج الخصخصة.

٣- وقال إنه بينما لا يمكن تلخيص مثل هذه القضايا المعقدة دون مخاطرة الوقوع في التبسيط المفرط، فإنه يمكن الخروج ببعض استنتاجات عامة. أولا، أن الخصخصة ليست غاية في ذاتها؛ فهي ببساطة وسيلة الى غاية. ثانيا، أن الخصخصة هي في جوهرها عملية سياسية، حيث إنها تنطوي على تغيير لدور الدولة. ثالثا، الخصخصة يجب أن تنفذ كتدريب اقتصادي في نظام اقتصادي كلي مناسب وفي سياق قانوني يوصل الى إقامة قطاع خاص سليم ويكفل تحقيق أكبر قدر من المكاسب من بيع حقوق الملكية. ومن الضروري وجود التزام قوي بتنمية القطاع الخاص ومن اللازم في هذا الصدد التصدي لمجموعة من القضايا. رابعا، أنه ليس ثمة تطابق بين أي عمليتين من عمليات الخصخصة. خامسا، أن الخصخصة تتطلب وجود قطاع عام كفء، لا ليفعل ما يمكن أن يفعله على نحو أفضل القطاع الخاص أو آلية السوق، ولكن ليفعل ما يخفقان في عمله. سادسا، أن الخصخصة عملية اجتماعية ومن اللازم إدخال الجوانب الاجتماعية فيها منذ البداية. وأخيرا، أن الخصخصة التي تجري في ظل ظروف مواتية

يمكن أن توفر مزايا هامة. وثمة أدلة على أنها تحقق مكاسب على صعيد الكفاءة من حيث ايجاد منافسة أفضل وأسعار أقل.

٤- وقد أنتج الفريق العامل المخصص كماً هائلا من الوثائق المفيدة أثناء عمله. فبالاضافة الى العروض القطرية الـ٤٧ المذكورة والبحوث التي أعدها أعضاء الفريق، أعدت أمانة الأونكتاد استعراضا مقارنا للخبرات الوطنية، ودليلا للمراكز الوطنية، وببليوغرافيا بالشروح عن الخصخصة، ومجموعة من اسهامات المنظمات الدولية فيما يتعلق بالخصخصة. وأعدت الأمانة ملخصات وافية للمناقشات المعمقة والمبادلات التي أجراها الفريق العامل المخصص. وهي واردة في تقارير الدورات السابقة. كذلك حددت عناصر ارشادية للنظر فيها لدى صوغ برامج الخصخصة، في محاولة لتوفير مبادئ توجيهية عامة وخيارات للسياسات. وهذه العناصر المستمدة أساسا من مناقشات الفريق العامل المخصص تحتاج الى مواءمتها لخصوصيات الأوضاع في كل بلد. وأخيرا، فإنه بالرغم من الكم الهائل من العمل الذي أنجز، لا تزال هناك بعض مجالات لم تستكشف بالقدر اللازم. فيمكن، على سبيل المثال، بحث مشاركة القطاع الخاص في توفير المرافق الأساسية، وخصخصة القطاع المالي، ودور الخصخصة في حفز الاستثمارات الأجنبية وفي تعبئة الموارد المحلية، حيث إن لهذه المسائل أهميتها وخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وفيما يتعلق بهذه البلدان، قد يود الفريق العامل المخصص إيلاء اهتمام لمسألة المعايير من جانب مجتمع المانحين دعما للخصخصة، ويشمل ذلك المجالات التي يمكن فيها دعم التعاون التقني والتي يمكن فيها وضع توصيات حسب الاقتضاء.

الفصل الأول

النظر في العروض القطرية على ضوء استعراض قطري مقارن من جانب الأمانة بشأن وضع برامج الخصخصة وتنفيذها ونتائجها

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٥- لبحث هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على الفريق العامل المخصص:

"وضع برامج الخصخصة وتنفيذها ونتائجها: استعراض قطري مقارن للخبرات الوطنية"، تقرير أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/WG.3/7/Rev.2)؛

"القضايا المتصلة: (أ) بالخصخصة والبيئة؛ و(ب) بخصخصة صناديق المعاشات التقاعدية"، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/WG.3/7/Rev.2/Add.1)؛

دراسات حالات قطرية أعدتها:

كولومبيا (TD/B/WG.3/Misc.5/Rev.1)

ألمانيا (TD/B/WG.3/Misc.9/Add.1 and 2)

فيجي (TD/B/WG.3/Misc.40)

"عروض الخبرات الوطنية في مجال الخصخصة" من الصين، واسرائيل، واليابان، ورومانيا، وسلوفينيا، والمملكة المتحدة (TD/B/WG.3/Misc.41).

بيان قطري

٦- أوضح ممثل مصر أن الهدف الرئيسي للسياسات الوطنية المصرية الخاصة بالبيئة هو تحقيق التنمية المستديمة. ويجري السعي الى تحقيق ذلك عن طريق: (أ) وضع معايير بيئية وأدوات للتنظيم البيئي (القانون ٩٤/٤ دخل حيز التنفيذ)؛ (ب) تأمين نوعية بيئية ملائمة للصحة ولرفاه السكان مع صون واستخدام الموارد الطبيعية لمصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلة؛ (ج) زيادة الوعي العام وتعزيز فهم الروابط بين البيئة والتنمية؛ (د) وضع مبادئ توجيهية وإجراءات لصوغ السياسات البيئية المرتبطة صراحة بالمراحل الأولى من عملية الخصخصة؛ و(هـ) التعاون الصادق مع البلدان الأخرى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الموجودة فيما يتجاوز الحدود ولمنع تلوث البيئة أو الحد منه. ومنذ أوائل

الثمانينات استهدفت سياسة مصر حماية البيئة بوجه عام. فانشئت وحدة للبيئة مشتركة بين الوزارات. وفي أوائل التسعينات أدخلت تحسينات أساسية على النظام الاقتصادي، تشمل برنامجا للخصخصة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يستهدف تحسين تشغيل مؤسسات القطاع العام القائمة وإدخال المنافسة وفتح الاقتصاد أمام القطاع الخاص. وتناول القانون ١٩٩١/٢٠٣ إعادة تنظيم وحدات القطاع العام. وتمثل الإدارة البيئية في عملية الخصخصة جزءا هاما من هذه العملية وتشمل السجلات البيئية ومسؤوليات المؤسسات العامة.

٧- وقد قرر الفريق العامل المخصص، في جلسته العامة الثامنة (الافتتاحية) بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، مواصلة مناقشة البند ٣ من جدول الأعمال في اجتماعات غير رسمية.

الفصل الثاني

صياغة العناصر الأساسية الواجب النظر فيها لدى وضع برامج وخطط الخصخصة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٨- لبحث هذا البند، كان أمام الفريق العامل المخصص الوثيقة التالية: "عناصر ارشادية للنظر في صياغة برامج الخصخصة"، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/WG.3/14).

٩- وقد قرر الفريق العامل المخصص، في جلسته العامة الثامنة (الافتتاحية) بتاريخ ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، مواصلة مناقشة البند ٤ من جدول الأعمال في اجتماعات غير رسمية.

[تستكمل حسب الاقتضاء]

الفصل الثالث

اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص المقدم الى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٠- للنظر في هذا البند من جدول الأعمال كان أمام الفريق العامل المخصص الوثيقة التالية: "مشروع التقرير النهائي للفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة"، نص قدمه رئيس الفريق العامل المخصص (TD/B/WG.3/L.7).

[تستكمل]

الفصل الرابع
مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

[تستكمل حسب الاقتضاء]

الفصل الخامس
المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١١- افتتح رئيس الفريق العامل المخصص، السيد برور ولروس (فنلندا)، الدورة الرابعة للفريق العامل المخصص في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٢- نظرا لأنه لم يجر تغيير في هيئة المكتب الذي عمل في الدورة الثالثة، فان تشكيل المكتب في الدورة الرابعة كان كما يلي:

الرئيس:	السيد برور ولروس	(فنلندا)
نواب الرئيس:	السيدة طاوس فروخي	(الجزائر)
	السيدة كارمن سيلفا	(كولومبيا)
	السيد توماس يانيكي	(ألمانيا)
	السيدة أورسولا كالكا-يندروتشيك	(بولندا)
	السيدة برابادا سرانوزيت	(تايلند)
المقرر:	السيد هربرت دزفيمبو	(زمبابوي)

جيم - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٣- أقر الفريق العامل المخصص في جلسته الثامنة (الافتتاحية)، بتاريخ ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة حسبما وافق عليه الفريق في دورته الثالثة، وعممته الأمانة بالوثيقة (TD/B/WG.3/12 and Add.1). ومن ثم كان جدول الأعمال للدورة الرابعة كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- النظر في العروض القطرية على ضوء استعراض قطري مقارن من جانب الأمانة بشأن وضع برامج الخصخصة وتنفيذها ونتائجها(١)

٤- صياغة العناصر الأساسية الواجب النظر فيها لدى وضع برامج وخطط الخصخصة

٥- مسائل أخرى

٦- اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص المقدم الى المجلس.

دال - اعتماد تقرير الدورة الرابعة الى المجلس

[تستكمل]

(١) من المفهوم أن هذا الاستعراض سيتناول أيضا مسألة خصخصة أموال المعاشات التقاعدية.